تقليل نفقات رى الاراضى الزراعية

لا نتعرض لمصاريف رى الاراضى بالآلات البسيطة كالشادوف والنطالة والساقية والطنبور فان هذه الآلات أخذت من مئات بل ومن آلاف من السنين شكلها النهائى الحالى ويصعب ادخال أى تحسين عليها بقصد تقليل مصاريف رفع المياه بها

انما يمكن تقليل مصاريف الرى باستخدام الآلات الحديثة التى تنحصر فى طائفتين الأولى تدار بالدواب والثانية تدار بالبخار أو الغاز

فالتى تدار بالدواب مثل البريمة والحلوفة والطنبور الحديد ولو أن اثمانها تزيد عن أثمان الساقية الخشبية القديمة الا أن تكاليف الرى بها أقل أولا لمتانتها وقلة مصاريف ترميمها وثانياً لخفتها وكثرة المياه التى ترفعها وتوصى اللجنة بأن يهجر المزارعون الآلات الخشبية القديمة ويستعيضوا عنها بالآلات الحديدية الحديثة

وأما عن الآلات التى تدار بالبخار أوالغاز فترى اللجنة أن وجهة الملاك الآن متجهة الى اقتناء الآلات التى تحرق المازوت أو البترول

ومع أن هذه الآلات متقنة ووفرية فى حد ذاتها اذا استخدمت فى الصناعات وشركات الرى الا أنها لاتناسب رى الزراعات الصغيرة بوجه عام. ذلك لأنه ينتج بتلك الزراعات كميات كبيرة من الاحطاب والأخشاب

والتبونات لايمكن الانتفاع بها فى آلات المازوت والبترول بخلاف الآلات البخارية التى يمكن فيها الانتفاع بكل ما ينتج من الغيط من الوقود

ماذا يصنع المزارعون بأحطابهم وأخشابهم وتبوناتهم اذا اتجهوا جميعاً نحو آلات ديزل أو البترول

إن شركات الماء والنور والترام مثلا فى المدن وشركات حليج الاقطان وطحن الحبوب والرى الكبرى التى لايمكنها الحصول على الوقود الغيطية تجد نفسها مضطرة لاستخدام الفحم الحجرى فى آلاتها البخارية والمازوت والبترول فى الآلات ذات الاحتراق الداخلى ولكن ماهو عذر المزارع الذى يشترى آلات تحرق المازوت أوالبترول انه يكون مسرفاً بلاشك اذا لم يستخدم الوقود التى تنتج من غيطه

وعلى الزراع الذين يرغبون فى مشترى آلات للرى أن يولوا وجوههم دائماً نحو الآلات البخارية التى تحرق الوقود التى تنتج من أراضيهم طول موسم إدارة الآلات تقريباً

وحتى اذا وجدت حالات فيها مدة الرى بالراحة قصيرة فان فى استخدام الوقود الغيطية نحو نصف أو ثلثى مدة الادارة والفحم الحجرى فى البقية الباقية منها وفر عظيم لايستهان به

إن الوقود الغيطية هى وقود جيدة قيمتها الحرارية عظيمة كما تدل على ذلك أرقام الجدول الآتى :—

نوع الوقود الغيطية	ما يقابل منها بالطن الواحد من الفحم الحجرى بالطن
قش القصب	٣و٣
التبن الأبيض	٣و٠
بوص الذرة	٣و٠
تبن الفول	٣و٠
حطب القطن	٢و٥
خشب الأشجار	٣و٠
قش الأرز	٤و٠

ومن الجدول يرى أنه بحرق ثلاثة أطنان من التبن نحصل على نفس العمل الذى نحصل عليه من حرق طن واحد من الفحم الحجرى

الطن أربعة أحمال من التبن فاذا كان ثمن حمل التبن الآن ١٥ قرشا فثمن الثلاثة أطنان جنيه و ٨٠٠ مليم وهو ثمن معتدل جداً لا يمكن أن يحصل المزارع عليه الآن ويدل بأفصح عبارة على أنه يجب على المزارع أن لا يترك هذه الثروة تضيع عليه لمجرد الرغبة فى اقتناء آلة عصرية لا تحرق إلا المازوت أو البترول

يجب على المزارع النبيه أن لا يترك هذه الثروة التى تجود عليه بها أرضه من الوقود تفلت من يده وعليه الاكثار من زراعة الأشجار الخشبية ليستغنى بها عن مشترى وقود أجنبية فيقل بذلك ما يصرفه سنوياً على انتاج حاصلاته

كان القطر المصرى يستهلك من الفحم الحجرى قبل الحرب نحو مليون

ونصف مليون طن فى العام الواحد.

السنة	طن فحم حجرى مستورد من الخارج
١٩١٠	١ ٣٣٥ ٢١٩
١٩١١	١ ٥٢٤ ٣٤٧
١٩١٢	١ ٥٨٣ ٤٩٨
١٩١٣	١ ٦٢٩ ١٧٣
١٩١٤	١ ٣٥٧ ٢٥٦

ولما تعذر الحصول على الفحم الحجري مـدة الحرب وارتفعت أثمانه حولت مصر وجهها نحو الوقود الغيطية فانحطت الواردات الى :—

السنة	طن فحم حجرى مستورد من الخارج
١٩١٧	٤٥٣ ٢٢٦
١٩١٨	٤٩٨ ٠١٤
١٩١٩	٥٦٠ ٨٠٥

ومن البديهى أن مصر انتفعت فى مدة الحرب بثمن ثلثاى ما كانت اعتادت استيراده من الفحم الحجرى من الخارج ومع ذلك فلم تخسر شيئاً من حاصلاتها وصارت تنتج نفس الـكميات التى كانت تنتجها عند ما كانت تستورد من الفحم الحجرى نحو مليون ونصف مليون من الاطنان

لو لم تتجه مصر بكل قوتها الى استخدام الوقود الغيطية لخسرت مبالغ طائلة فى استيراد الثلثين الباقيين

واذا كانت مصر تمكنت من الاستغناء مدة الحرب عن نحو مليون

من اطنان الفحم الحجرى من غير ما تنقص حاصلاتها فلماذا لا تستغنى عن مثل هذا القدر الآن وتوفر من ثمنها ما قيمته نحو مليونين من الجنيهات لو اضيفت مصاريف النقل لمحل الاستهلاك الى أثمان الاستيراد

ان هذا النشاط الذى بدا من مصر ايام الحرب للاعتماد على نفسها نوعا ما فيما يتعلق بمواد الحريق تلاشى الآن مع مزيد الاسف أو كاد وعادت قوة الاستيراد لسابق عهدها

سنة	فحم حجرى مستورد من الخارج
١٩٢٧	١٤١٧٦٨٠
١٩٢٨	١٢٤٦١٣٠
١٩٢٩	١٢٦٤٩١١

ولا يتوهمن القارئ من مقارنة ارقام الاستيراد قبل الحرب والآن ان استهلاك مصر من الفحم الحجرى قل الآن عنه قبل الحرب

ان الامر بالعكس لان المازوت الذى لم يكن يرد على القطر الا قليلا مدة الحرب وقبله اصبح الآن له مقاما معدودا

السنة	مقدار المازوت الوارد من الخارج بالطن
١٩١٣	٨٣٠٢
١٩١٤	١١١٥٤
١٩١٧	٨٠٩٧
١٩١٨	١٩٥

السنة	مقدار المازوت الوارد من الخارج بالطن
١٩١٩	٢١٠٤٥
١٩٢٠	١٣٣٢٤٣
١٩٢٧	١٢٨٧٦٧
١٩٢٨	١٣٦٣٠٩
١٩٢٩	١٢٥٥٧٨
١٩٣٠ (لآخر نوفمبر)	٣٨٥٣٩٤

اما المازوت المصرى الذى يستخرج من المنابع المصرية بشواطىء البحر الاحمر فاصبح الآن عاملا مهما فى ادارة الآلات بعد ان كان معدوما تقريباً قبل الحرب

السنة	المازوت المصرى بالطن
١٩١٠	عند خروجه من المنابع
١٩١١	٢٩٧٣
١٩١٢	٢٧٩٦٢
١٩١٣	١٢٧٨٦
١٩٢٦	١٧٢ ٩٥٢
١٩٢٧	١٨٤ ٥٥٦
١٩٢٨	٢٦٨ ٣٢٣
١٩٢٩	٢٧٢ ١١٤
١٩٣٠	٢٨٢ ٤٢٣

اذا تقرر جميع ما ذكر واتضح ان اقتناء الآلات البخارية فيه وفر عظيم فى مصاريف الرى فيبقى علينا ان نشير الى امر آخر خاص بالموضوع نفسه

وهو الكيفية التى بها يكون فى مقدور صغار المزارعين امتلاك تلك الآلات

ذلك ان كل جماعة اراضيها متقاربة ومتجاورة يمكنها الاشتراك مع بعضها وتكوين شركة مساهمة صغيرة يتناسب رأس مالها مع ما يمتلكونه من الاطيان وتكاليف انشاء الآلة الرافعة وملحقاتها من مساقى ومبانى الخ

هذه الشركات الصغيرة التى لم يكن فى الامكان ايجادها قبل الآن اصبحت فى متناول اليد بعد انشاء البنك الزراعى وتكوين النقابات الزراعية

لقد آن الاوان للمزارع المصرى ان يخرج من حياده وعمله الفردى الذى اعتاد عليه من قديم الزمان ويغامر فى حياة جديدة ويتعاون مع جاره فيما يعود عليهما بالفائدة والمنفعة

ان تكوين مثل هذه الشركات يفيد كثيراً فى الجهات التى لا يكون ريها بالراحة وعلى الاخص يفيد فى الجهات التى لا تقع فيها الاراضى على شواطىء الترع العمومية بل تقع على مساقى صغيرة يتعذر توصيل المياه لنهاياتها مدة المناوبات

ففى مثل هذه الجهات تفيد شركات الرى المحلية افادة كبرى وتأتى بربح عظيم على مؤسسيها اولاها ضمان توصيل المياه للاراضى فتزيد محصولاتها وتقل بطبيعة الحال مصاريف ريها

ان مجهود الفرد فى ادارة ساقية أو طنبور ليلا ونهارا مدة المناوبات وان أفاد مرة فانه لا يفيد فى اخرى

وقد تتخلف اراضى من غير رى فى نهاية الدور الاول وكثيرا ما بقيت من غير رى للدور التالى وقد لا تتمتع برى جيد فيه فتنتظر للدور الثالث وينتج عن ذلك جميعه قلة المحصول

و بتكوين شركات رى صغيرة تختفى هـذه العيوب وتتمتع الاراضى برى كاف من جهة وتعطى أكبر محصول من جهة اخرى . وفى هذا تقليل لمصاريف الانتاج كما لا يخفى

والواجب يقضى بتشجيع تكوين هذه الشركات بواسطة النقابات الزراعية

شركات الرى الـكبرى

هنالك مجال واسع امام وزارة الاشغال تعمل فيه مع الشركات لتخفيض اجرة الرى التى كثيراً ما كان تقديرها حصل قبل الحرب أو فى اثنائه أى فى ظروف مغايرة بالمرة لظروفنا الاقتصادية الحالية

ان أثمان الحاصلات الزراعية الآن لاتسمح بدفع اجور الرى المرتفعة المتفق عليها مدة الحرب أو قبله وتقترح اللجنة ان تراجع وزارة الاشغال كافة الرخص التى اعطيت لرى أراضى بالاجرة سواء أكانت لشركات محددة أو لافراد وتقدر تلك الوزارة اجورا جديدة معقولة تتمشى مع أسعار الحاصلات الزراعية الحالية

ولا بأس من تطبيق هذه الاجور الجديدة فى مدة قصيرة محددة ولتكن ثلاث سنوات مثلا ثم تعدل فى نهايتها حسبما تستدعيه الظروف وقتها

ومثل هذا البحث لايضنى وزارة الاشغال لان الاجور التى تزداد بازدياد ارتفاع الرفع يمكن تقديرها لكل ارتفاع معين ومديرية ومركز مرة واحدة وتسرى تلك الآجر على المديرية أو المركز جميعه و بذلك تجتنب فحص كل حالة بمفردها فتسهل مأمورية وزارة الاشغال

ومن الطبيعى ان تسري هذه الاجر الجديدة على منشئات الحـكومة

نفسها فتكون اجر الرى من آلات المحكومة وترعها مثل الاجر التى تفرضها وزارة الاشغال على الافراد والشركات سواء بسواء

ومن المستحسن تلقاء هذا التخفيض فى اجور الرى ولكى يستعيض أصحاب الوابورات ما فقد منهم من جراء هذا التخفيض ان تمنحهم وزارة الاشغال مددا اخرى على امتيازاتهم اللهم الا اذا رغب أصحاب الاراضى التخلص منهم باقامة آلات خصوصية لهم

الآبار الارتوازية

قد انشئت فى السنوات الاخيرة نحو خمسة آلاف بئر تأخذ المياه من جوف الارض بطلمبات تديرها آلات سميت تسامحا بالآبار الارتوازية و يتقاضى أصحاب هذه الآلات اجورا فاحشة جداً من المزارعين الذين يروون اراضيهم منها

لم تشترط وزارة الاشغال أى شرط على أصحاب هذه الآلات عند التسريح بها يحدد اجرة الرى ويحسن بوزارة الاشغال ان تفحص امكان تحديد فيات الرى وتطبيق الفيات السابق ذكرها عاليه على هذه الطلمبات وذلك لتوحيد الفيات فى المنطقة الواحدة كلما امكن ذلك

اتقان المناوبات

بقى ان تشير الى امكان اتقان عملية توزيع المياه مدة المناوبات بأكثر مما هو حاصل الآن بتعميم تعديل فتحات الرى من الترع حتى لا تأخذ مزرعة فى مبدء الترع أكثر من حصتها فتحرم الاراضى الواقعة فى نهاياتها وبذلك يتيسر لوزارة الاشغال توزيع المياه بالعدل بين الاراضى المختلفة

ور بما تمكنت من اعطاء المياه بالراحة طول فصل المناوبات أو فى اطول مدة ممكنة منه أما ترك الفتحات العليا تأخذ المياه من الترع بلا رقابة تقريبا على ابعادها كما هو حاصل الآن فى معظمها ففيه عذر على المزارعين الواقعين فى النهايات وتعذر على وزارة الاشغال فى اتقان المناوبات واعطاء مياه بالراحة فى اطول مدة ممكنة تقليلا لمصاريف ادارة الوابورات والآلات وتأمل اللجنة ان تسرع وزارة الاشغال فى تعميم تعديل الفتحات وان تمنحها وزارة المالية المبالغ اللازمة لهذا العمل المفيد

اصلاح القناطر الخيرية

فى الدورة البرلمانية الثالثة وجهت سؤالا لحضرة صاحب المعالى وزير الأشغال نصه على حسب ما هو مسطر فى مضبطة جلسة ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٦ هو:

هل يتكرم حضرة صاحب المعالى ويعرفنا لماذا لم يأمر بزيادة المياه أمام القناطر الخيرية عما هو الآن بالرغم من وجود مياه كافية بالنيل وذلك خلافا لقاعدة السير همبرى براون التى تقضى بزيادة المياه أمام تلك القناطر سنتيمتراً واحداً لما زاد خلفها أربعة سنتيمترات لتأخذ الرياحات والترع التى أمامها تصرفا كبيراً يسمح بالتغلب على الصعوبات الحاصلة الآن وتحصل كل عام فى مبدأ فصل الفيضان . ولقد طلبت تنفيذ ذلك عند ما كنت بالوزارة سنة ١٩٢١ ووافقنى على رأيى هذا مستر ديبو الذى استحضرته الحكومة لدراسة مشاريع الرى والصرف الكبرى بالقطر المصرى

لو ابطلت هذه القاعدة لامكن أولا زيادة المياه بالوجه البحرى بكميات هائلة فى أول الفيضان تكفى لنجاة زراعات القطن والأرز وثانياً التصريح

بزراعة الذرة مبكرا وثالثا ابطال المناوبات الصيفية بنحو أسبوعين أو ثلاثة قبل مواعيدها الحالية

فاجاب حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال على سؤالى هذا بما يأتى :—

ترى الوزارة أن القناطر الخيرية بحالتها الراهنة لا تقوى على زيادة الضغط المائى عما هو مقرر وتعتقد أنه ربما كان من المجازفة تغيير قاعدة الأربعة لواحد قبل عمل تقويات للقناطر

وتدرس الوزارة فى الوقت الحالى مشروعا من مقتضاه تعديل القناطر الخيرية وقناطر أسيوط وقناطر اسنا وتقويتها للتمكن من زيادة الضغط المائى عليها تنفيذاً لفكرة زيادة الانتفاع منها وترجو الوزارة ان يتم درس ذلك قريبا حتى يمكنها إدراك الاعتمادات اللازمة فى السنة المالية القادمة . انتهى .

ولما لم يرد شىء فى مشروع ميزانية ١٩٢٧ — ١٩٢٨ عن هذا الخصوص اثرت الموضوع من جديد فى جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ وقلت :—

انى فى الدورة الماضية وجهت سؤالا لمعالى وزير الاشغال خاصا باصلاح هذه القناطر اذا انه ابتداء من اول يوليه الى ١٠ اغسطس من كل عام لا تأخذ ترع الوجه البحرى المياه الكافية لرى الاراضى منها ولاجل ان تأخذ كفايتها من المياه يلزم لها ثمانون مليون متر مكعب من المياه يوميا ولكن فى مدة الاربعين يوما هذه لايعطى لها الآن اكثر من ستين مليونا من الامتار المكعبة فى اول يوليه وتزداد تدريجيا

وفى هذا الوقت تكون الاراضى الزراعية فى اشد الحاجة للمياه وخصوصا زراعات القطن والذرة والارز وتكون فى النيل المياه كثيرة ولكن ليس بالترع مياه بالدرجة التى تكفى لرى اراضى الوجه البحرى

وعلى حسب التقرير الرسمى الذى وزعته وزارة الاشغال فى شهر يونية الماضى تكثر المخالفات ضد نظام مناوبات الرى لدرجة ان الوزارة لا يمكنها التغلب عليها ولقد جاء فى الصفحة الثانية عشر من ذلك التقرير ما يأتى :

ولقد قوبلت صعوبات عظيمة فى يوليه الماضى اذ تكاثرت المخالفات ضد لائحة الشراقى حتى اصبحت لا يكاد يمكن مكافحتها ولقد بلغ عدد المخالفات ١٩٦٨٢ مخالفه . انتهى .

وفى هذا الوقت يمكن اعطاء الترع المياه الكافية لانها فى حاجة الى خمسمائة وخمسين مليون متر مكعب من المياه فى مدة الاربعين يوما والقناطر لا تحجز الا بنسبة سنتيمترا واحدا امام واربعة سنتيمترات خلف من مياه الفيضان

ولقد كانت كمية المياه المنصبة فى مجرى النيل بحرى القناطر الخيرية فى العام الماضى الفا وخمسمائة مليونا من الامتار المكعبة فى الاربعين يوما فلو قلنا انه يمكننا ان نأخذ خمسمائة مليون من الامتار المكعبة للترع حتى تستريح الاهالى يكون الباقى وهو الف مليون يصرف بحرى القناطر . ولقد وعد معالى وزير الاشغال بدرس هذه المسألة وقال انه لا يمكن زيادة المياه قبل ان تتم دراستها وانه يرجو ان تدرج الاعتمادات اللازمة لهذا المشروع فى ميزانية هذا العام ولكننا لم نجد فى الميزانية شيئاً من هذاوقالت الوزارة انها ما زالت تدرس الموضوع .

والذى ارجوه رحمة باهالى الوجه البحرى هو ان تتكرم الوزارة بدراسة المسألة باسرع ما يمكن حتى يمكن البت فيها عندنظر الميزانية العام المقبل

فقال حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال فى جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا على اقوالى هذه انه يشاركنى فى كل ما قلته ولكنه يلاحظ ان القناطر الخيرية بنيت فى عهد المغفور له محمد على باشا وكلنا نعرف أنه ظهر فيما بعد عدم صلاحيتها للاعمال واضطرت وزارة الاشغال منذ ثلاثين او خمس وثلاثين سنة الى العمل على تقويتها

فاذا اريد زيادة كمية المياه التى تحجز امام هذه القناطر القديمة فيجب بحث ذلك بحثاً وافيا لان حياة الوجه البحرى متوقفة على هذه القناطر وكل عمل يراد ادخاله عليها يجب دراسته دراسة تامة واظن ان المدة التى مضت بين السنة الماضية وبين تحضير الميزانية المعروضة على المجلس لم تكن كافية لاتمام بحث الموضوع . وعلى كل حال فالوزارة تقدر اهمية المشروع وتعمل ما يمكن للاسراع فى تنفيذه . انتهى .

وبالرغم من هذه الوعود المتكررة فان مشروع ميزانية السنة المقبلة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ جاء خلوا من اى اعتماد لهذا الاصلاح

ان الوجه البحرى يشكو من الشكوى من عدم تمتعه بالمياه الكافية فى اوائل النيل حيث تكون زراعات القطن والارز قائمة على الارض ورى الشراقى للذرة حاصل والحر شديد والتبخر هائل . وفى وقت الشدة هذه تكون عند مصر المياه الكافية فى مجرى النيل ولكن وسائل الانتفاع بها ضعيفة لان وزارة الاشغال تخشى على القناطر الخيرية من زيادة الحجز عليها فتترك المياه تمر منها للبحر المالح نحو ثلاثة اسابيع قبل ان تتمكن من اعطاء الوجه البحرى ما يحتاجه من المياه

ولا ينتظر أن يصرف على عملية اصلاح القناطر ان كانت لازمة اكثر من نصف مليون من الجنيهات مع ان خسارة الوجه البحرى من عدم اجراء هذه العملية لاتقل عن ثلاثة ملايين من الجنيهات كل عام على الأقل تقدير سواء فيما يعود على القطن والأرز من التلف وفيما يعود على محصول الذرة من تأخير رى الشراقى

قلت أنه لاينتظر أن يصرف على عملية اصلاح القناطر الخيرية أكثر من نصف مليون من الجنيهات ان كانت تلك العملية لازمة . وأعود الآن فأقول أن هذه العملية غير لازمة و يمكن حجز المياه بكثرة ما تعطيه قاعدة السير همبرى براون من غير ما يحصل لها أى ضرر

لقد أثرت هذا الموضوع فى سنتى ١٩٢٠–١٩٢١ عند ما كنت وزيراً للاشغال ووجدت وقتها معارضة شديدة لوضع الفكرة موضع التنفيذ . واتفقوا معى أخيراً على طرح الموضوع ضمن المواضيع الأخرى المختلف عليها فى الرى والمالية والزراعة على الخبير الذى شرعت الحكومة فى استشارته

وما يأتى منشوراً عن مستر ديبوى الخبير اورده هنا نقلا عن صفحة ١١٢ من الترجمة العربية لتقريره المطبوع سنة ١٩٢٥ تحت عنوان عملية الموازنة على قناطر الدلتا :

من اهم الامور التى تؤثر فى رى الدلتا كلها فى احرج اوقات السنة اى حين وصول الفيضان حوالى آخر يوليه الطريقة التى تتبع فى عملية الموازنة على قناطر الدلتا

فى ذلك الوقت يكون الطلب على المياه لاطفاء الشراقى بالغا اقصاه من

الشدة والالحاح بعد ان تكون المياه فى الفترة السابقة لذلك فى مدة التحاريق قد ظلت محجوزة على العموم لصالح الزراعة القطنية

فى ذلك الوقت يكون الطلب زائدا بوجه عام عما تستطيع الترع نقله فمن المستحسن جداً والحالة هذه امداد الترع باعظم ايراد تستطيع امراره

ولكن رؤوس بوابات القناطر واقعة على منسوب هو دون ما يلزم لامداد بعض الترع بايرادها الكامل فترى الفيضان فى ارتفاعه يتخطى هذه البوابات قبل ان تجاب مطالب الترع كلها . وكذلك تذهب مياه الفيضان ضياعا فى النهر بالنسبة للترع التى لم تستوف ايرادها

ومتى حصل ذلك تأتى فترة شديدة الحرج والتعقيد فى تشغيل القناطر اذ يجب على مدير القناطر يومئذ ان يحتفظ باعلى منسوب للنهر امام القناطر لصالح الترع وان يراعى فى الوقت عينه تأثير انحدار المياه فى النهر على السدين اللذين ينشآن سنويا فى فرعيه بالقرب من البحر وان يذكر مع ذلك ما تسحبه الترع من النهر امام قناطر زفتى وما تسحبه طلمبات العطف الخ . وان يلاحظ فى اثناء هذا كله اتباع قاعدة مصلحية قديمة تقضى عليه بالا يرفع منسوب الماء امام القناطر الا بمقدار سنتيمتر واحد مقابل كل اربعة سنتيمترات يرفعها الماء خلف القناطر وذلك بمجرد شروع الماء فى المرور منها

هذه القاعدة القديمة وان تكن فى ذاتها صحيحة حكيمة وان تكن قد وضعت لضمان الامن فى تشغيل القناطر بمجرد ان ظهرت على اثر انشاء السد الغاطس اعتبارات جديدة (خاصة بالتأثير المحتمل للسد على تراكم الطمى والرمل فى قاع النهر وبالخطر المحتمل نشوؤه من ازدياد التأثير الواقع على فرش القناطر بسبب عدم العناية باستعمال البوابات المعلاة) اقول ان

هذه القاعدة قد اكتسبت بتقادم العهد حرمة لا تكاد تستحقها

والواقع ان هذه القاعدة قد اصبح من شأنها ان تعرقل مدير القناطر فى مجهوداته للوفاء بما يقتضيه الموقف من المطالب المعقدة وان تجعل زيادة الايراد اللازم اعطاءه للترع الآخذة من القناطر بعد شروع الماء فى الانحدار فى النهر امرا بطيئاً جدا

وانه لمن المستحسن جداً جعل تشغيل القناطر خالصاً من القيود المربكة بقدر الامكان مع الاصرار فى الوقت عينه على مراعاة الشروط الجوهرية حقيقة

ومن المعتقد انه ليس من المستطاع باى طريقة تتبع فى تشغيل القناطر رفع منسوب المياه امام البوابات بمقدار يزيد عما يرتفع به حتما خلف البوابات بسبب انحدار الماء فى النهر بعد ان يتخطى رؤوسها . وبما ان تعادل الزيادتين امام البوابات وخلفها ليس من شأنه احداث اى ضغط محسوس على القناطر وبما ان تأثير المياه المحتمل نشوؤه عن اى ارتفاع دون الخمسين سنتيمتراً هو مما يمكن اهماله وعدم الاعتداد به فليس من المعتقد ان ينشأ ادنى خطر عن ترك المدير حر التصرف فى تشغيل البوابات بالطريقة التى يستصوبها حتى يبلغ منسوب الماء امام القناطر ١٦ وهو يعادل نحو ٣٠ سنتيمتراً فوق رؤوس البوابات

ومتى بلغ المنسوب هذا الحد ارى من الحكمة الاصرار على عدم السماح باى ارتفاع آخر حتى يعود الفرق بين منسوب الماء امام القناطر ومنسوبه خلفها الى النسبة المقررة بالقاعدة القديمة وهى (اربعة الى واحد) وبعد ذلك يمكن أن يستمر اى ارتفاع آخر على هذه القاعدة القديمة التى ثبت بالاختبار صلاحيتها

بهذه الكيفية يتسنى لمدير القناطر ان يباشر عملية الموازنة بشيء من الحرية فى المرحلة الحرجة بحيث يضمن زيادة ايراد الترع بسرعة حتى يبلغ المنسوب ١٦ (وهو ما يجب ان يعود بفوائد جزيلة) من غير تعريض القناطر لاى ضغط زائد عن اللزوم ومن غير احداث اى تغيير غير مستحسن فى طريقة العمل

لهذه الاعتبارات اوصى بان تعدل رسميا القاعدة القديمة (٤ — ١) على الوجه الموضح آنفا . انتهى .

هذه توصيات الخبير الذى انتدبته الحكومة سنتى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ لدراسة عدة مواضيع خاصة بالرى والصرف ومع ذلك فلم تنفذها الحكومة وبقيت قاعدة (٤ — ١) هى المعمول بها للآن والتى يتسبب عن العمل بها خسائر فادحة لا تقل عن ثلاثة ملايين جنيه كل عام

وانى لارجو الا تحجم الوزارة عن تجربة ما اوصى به مستر ديبوى عند مجيء الفيضان هذا العام الذى تحريقه استثنائياً والطلب على المياه فى شهرى يوليه واغسطس سيكون شديدا

اذا عملت وزارة الاشغال ذلك ستقل ايام المناوبات كثيرا وترتفع المياه بالترع لدرجة بها تقل مصاريف ادارة الآلات كثيرا

وفى الوقت نفسة أرجو ان تقرر وزارة الاشغال تقوية هذه القناطر فى أقرب فرصة ممكنة وتمدها وزارة المالية بالاموال اللازمة لتنفيذ هذا العمل المفيد الذى يعود على اراضى الوجه البحرى جميعها بالخير والبركة

انشاء قناطر على فرعى النيل برشيد ودمياط كواسطة لتقليل نفقات الرى

تكثر المياه فى أوائل النيل بمجراه بدرجة لا تسمح ببقاء السدين اللذين يقامان عادة على فرعى النيل بالقرب من رشيد ودمياط فتضطر مصلحة الرى لكسرهما فى أواخر يوليو أو أوائل أغسطس من كل سنة فى وقت تكون فيه الاراضى فى شدة الاحتياج للمياه

وعلى أثر كسر هذين السدين تنحط المياه بمجرى النهر وتتعطل حركة الرى أو تقف تقريبا الا بالآلات مدة تقل فى بعض السنين الى ثلاثة أسابيع لحينما تتعاظم كميات المياه التى يقذفها النهر فى البحر الابيض المتوسط

فى هذه الثلاثة أسابيع تكون مصر فى شدة الحاجة لبعض هذه المياه الضائعة سدى فى البحر الابيض المتوسط ولا سبيل لأخذها الا باقامة قناطر على مجرى النيل نفسه تتحكم بواسطتها مصلحة الرى على ايراد النهر فتأخذ منه ما يلزمها قبل أن ينحدر جميعه للبحر المالح

هاتان النقطتان أو على الاقل واحدة منهما وهى التى تقام على فرع رشيد تؤدى خدمات جليلة جداً لمسطحات عظيمة من أراضى مديريتى الغربية والبحيرة وتساعد على تنظيم الموازنات على القناطر الخيرية فينتفع جميع الوجه البحرى

لقد فكر فى انشاء هاتين القنطرتين من زمن بعيد جدا وتم فحص قنطرة فرع رشيد على ما أعلم وأتعشم أن تصمم وزارة الاشغال على انشائها فى وقت واحد مع اصلاح القناطر الخيرية فتتوفر على المزارعين مبالغ لا يستهان بها تصرف الآن على ادارة الآلات بلا مبرر ؟

وزير الاشغال والزراعة سابقاً محمد شفيق